

["نعم" و "بئس"]

ذهب البصريون والكسائي إلى أن "نعم" و "بئس" فعلان، بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما، واستكنان الضمير فيهما.

وحكى الكسائي: "نعماً رجلين الزيدان" و "نعموا رجالاً الزيدون".

وذهب الباقون إلى أنهما اسمان، بدليل دخول حروف الجر عليهما، كقول بعض العرب^(١): "والله ما هي بنعم الولد، نضرها بكاءً، وبرها سرقة"، وهو ضعيف؛ لاحتمال الحكاية، ولأن حروف الجر تدخل على ما لا خلاف في فعليته، كقوله^(٢): [الرجز المشطور]

والله ما ليلى بنام صاحبه

(١) قال ابن السجري في أماليه ٤٠٥/٢: "وقال أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري: سمعتُ أحمد بن يحيى يحكي عن سلمة بن عاصم، عن الفراء: أن أعرابياً بُشّر بابنة وُلدت له، ف قيل له: نغم الولد هي ! فقال: والله ما هي بنعم الولد، نضرها بكاءً، وبرها سرقة".

ويُنظر: أسرار العربية ٩٧، والإنصاف ٩٨/١، ٩٩، وشرح المفصل ١٢٨/٧، والمقرب ٦٥/١، وشرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢، وابن النّاظم ٤٦٧.

(٢) رجز لم ينسب لقائل معين ورواية الصاغاني: ما زيد بنام صاحبه.

بعده: وَلَا مُخَالِطَ اللَّيَانِ جَانِبُهُ

و(الله): قسم. و(الليان) - بفتح اللّام والياء جميعاً -: مصدر من اللّين، يقال: فلانٌ في لِيان من العيش، أي: لين الجانب.

والشّاهد فيه: (بنام) حيث لا تدلّ الباء على اسميّة (نام)؛ لأنّ تقديره: ما ليلى بليل نام صاحبه؛ وكذا دخول حرف الجرّ على (نعم) و (بئس) في قوله: (بنعم المولودة و(على بئس العير) لا يدلّ على اسميّتهما.

انظر: الخصائص ٣٦٦/٢، وأمالي ابن السجري ٤٠٥/٢، والإنصاف ١١٢/١، وأسرار العربية ٩٩، ١٠٠، والتبيين ٢٧٩، وشرح المفصل ٦٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٠٣/٢، وابن النّاظم ٤٦٨، والمقاصد التّحويّة ٣/٤، والخزانة ٣٨٨/٩..

فيتأول بما يتأول به هذا، ولأنهما لو كانا اسمين لزم أن يكون لهما موضع من الإعراب، وهو إما رفع أو جر أو نصب، وكل واحد منها متنفذ. أما الرفع فلأنه لو كان لكان إما بالفاعلية أو بالابتداء، وظاهر أنه ليس كذلك. وأما النصب فلأنهما ليسا بمفعولين، ولا مشبهين. وأما الجر فلعدم حرفه وعدم المضاف.

وأما "حبذا" ففيه مذهبان:

أحدهما: هو مركب من فعل واسم إشارة باق على تركيبه، فهو كلمتان.

والثاني: هو كلمة واحدة لكنها مركبة من فعل وفاعل.

في الأصل ركبوا "حب" مع "ذا" مجردا من حرف التنبيه؛ لئلا تجعل ثلاثة أشياء شيئا واحدا. ثم منهم من يقول: هو بعد التركيب اسم تغليبا للجزء الثاني، ومنهم من يقول: فعل تغليبا للأول، فإذا كان اسما كان رفعا على الابتداء، وما بعده الخبر، وإذا كان فعلا كان ما بعده مرتفعا ارتفاع الفاعل بفعله.

أما إذا كان باقيا على تركيبه فارتفاع ما بعده على الابتداء، وما تقدمه الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف.

ويحتمل في هذا القول وجهين آخرين وهما: أن يكون بدلا من "ذا"، وأن يكون فاعلا، و"ذا" مقحم.

فظهر بما ذكرنا أنه يجوز في إعراب "زيد" في: حبذا زيد، ستة أوجه.